تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

الفعل على قسمين: متعد ولازم، وبدأ بالمتعدي فقال:

٢٦٨-عَلامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ به نَحْوُ عَمِلْ

يعني: أن علامة الفعل المعتدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زيد ضربه عمرو، والخير عمله زيد واحترز بـ (**هاء**) غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل المتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما، و(**علامة**) مبتدأ وخبره (**أن تصل**) و(**هاء**) مفعول يتصل، و(**به**) متعلق يتصل.

ثم قال:

٢٦٩-فَانْصِبْ به مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

يعني: أن الفعل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل، كان مرفوعا كما تقدم في بابه، وفهم من قوله: (**فانصب به**)، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال، وإعراب البيت واضح.

ثم قال:

٢٧٠- وَلازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

يعني[1]: أن ما لا يصح أن يتصل بيه ضمير غير المصدر فهو لازم، ويقال فيه غير متعد وقاصر، و(**لازم**) خبر مقدم. و(**غير المعدي**) مبتدأ مؤخر ثم أن من اللازم ما يستدل على

---

(١) **الفعل اللازم**: هو ما ليس بمتعدٍّ.

وعلامته: أنَّه يتصل بـ(هاء) الضمير التي تعود إلى المصدر، نحو: القيامُ قمتُه، ولا يتصل بـ (هاء) الضمير التي تعود إلى غير المصدر.

الأفعال التي يتحتَّمُ لزومها، هي:

١- ما دلَّ على سَجيَّة (أي: طبيعة) وهي الأفعال الدالّة على صفة تُلازم صاحبها، نحو: شَرُفَ، وكَرُم، وظَرُفَ، ونَحُفَ، وشَجُع، وجَبُنَ، وقَصُر، وطَالَ، وسَمِنَ، ونَهِمَ.

٢-كلّ فعلٍ دلّ على نظَافة، أو وَسَخ، نحو: طَهُرَ، ونَظُفَ، ووَضُؤَ، ودَنِسَ، ووَسِخ، وقَذُر.

٣- ما دلّ على أمرٍ عارضٍ يزول بزوال السَّبب، نحو: مَرِضَ، وحَزِنَ، ونَشِطَ، وفَرِحَ، وكَسُلَ، وارْتَعَشَ.

٤- ما دلّ على لَوْن، أو عَيْب، نحو: احْمَرَّ، واصْفَرَّ، وعَوِرَ، وعَمِيَ، عجفَ.

ملاحظة: جعل الناظم النوعين الثالث، والرابع تحت مُسمًّى واحد، بقوله: (أو عَرَضاً).

٥- ما جاء على وزن افْعَلَلَّ، نحو: اقْشَعَرَّ، واشْمَأَزَّ، واطْمَأَنَّ.

٦- ما جاء على وزن افْعَنْلَلَ، نحو: اقْعَنْسَسَ، واحْرَنْجَمَ، وافْرَنْقَعَ.

٧- ما جاء على وزن انْفَعَلَ، نحو: انْكَسَرَ، وانْطَلَقَ، وانْقَطَعَ.

لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه، وقد شرع في بيان ذلك فقال: (**وحتم لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ**) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالا على السجايا أي الطبائع، وهو ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له، ثم مثل ذلك بقوله: (**كنهم**) ومعناه كثر أكله، ومثله حمق بكسر الميم وضمها.

ثم قال:

٢٧١-كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو: (**افعلل**) كاقشعر واطمأن، وافعنلل كاحرنجم واقعنسس، و(**المضاهي**) المشابه واصطلاحه في هذا الكتاب أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، و(**افعلل**) مبتدأ خبره (**كذا**) والمضافي معطوف على (**افعلل**) (**اقعنس**) مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسس ثم قال: (**وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا**) نحو وضوء وطهر في النظافة ونجس في النجاسة وقذر ودنس في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي.

ثم قال:

٢٧٢- أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو: مرض وكسل ونشط (**أو عرضا**) معطوف على (**دنس**).

ثم قال: (**أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا**) يعني أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مضارعا لفعل متعد إلى واحد، ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دحرجته فتدحرج، ومددت الثوب فامتد، واحترز بقوله: (**لواحد**) من المطاوع المعتدي لاثنين فإنه متعد إلى واحد كقولك: علمت زيدا لحساب فتعلمه.

ثم قال:

٢٧٣- وَعَدَّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

=

٨- الفعل المطاوع فاعلُه فاعلَ فعلٍ متعدٍّ إلى مفعول واحد، نحو: (مَدَدْتُ الحديدَ فامْتَدَّ الحديدُ). فالفعل (امتدَّ) فعل لازم؛ لأنّه مطاوع للفعل (مَدَّ) وهذا الفعل متعدٍّ إلى مفعول واحد فقط. ومن أمثلته: (دحرجتُ الكرةَ فَتَدَحْرَجَت الكرةُ)، (رفعتُ الصَّوْتَ فارتفعَ الصَّوتُ).

ملاحظة: إن طاوعَ الفعلُ فعلا متعدِّياً إلى مفعولين فإنه لا يكون لازما، بل يكون متعدِّيا إلى واحد، نحو: (فَهَّمْتُ زيداً المسألةَ فَفَهِمَهَا)، ونحو: (علَّمتُه النَّحو فتعلَّمَه).

يعني: أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولا من جهة المعنى و لم يصل إليه بنفسه لضعفه عنه عدي إليه بحرف الجر نحو: مررت بزيد، وآليت على عمرو.

ثم قال: (**وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ**) يعني أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين: موقوف على السماع ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٤- نَقْلا وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

أي: سماعا كقول الشاعر[١]: [البسيط]

آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ

أي: آليت على حب العراق فحذف حرف الجر وانتصب المجرور، وظاهر قوله: (**نقلا**) أن النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع إلى حذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل. وأشار إلى الثاني بقوله: (**وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**) يعني أن احذف حرف الجر مع (**أن وأن**) المصدريتين مطرد إذا أمن اللبس فتقول: عجبت من أنك تقوم، وعجبت أنك تقوم، و(**عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**) أي يعطوا الدية، واحترز بقوله: (**مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ**) من نحو: رغبت في أن تقوم، ورغبت عن أن تقومن ولا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس، وإنما اطرد حذف حرف الجر مع (**أن وأن**) لطولهما بالصلة، واختلف في موضعهما بعد الحذف فقيل في موضع جر، وقيل في موضع نصب وهو أقيس، وقوله: (**وأن حذف**) حرف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها، و(**نقلا**) مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف، وفاعل (**يطرد**) ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف أيضاً.

ثم قال[٢]:

---

(١) البيت للمتلمس في: الأصول في النحو: ١٧٩/١، وتحصيل عين الذهب: ٦٨، وتخليص الشواهد: ٥٠٧، وشرح التصريح: ٣١٢/١، وخزانة الأدب: ٣٢٣/٦، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٦٠/٢، ومغني اللبيب: ١٣٤ ٣٢٣.

(٢) **المعنى**: إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كأعطى، وألْبَسَ، وغيرهما؛ فالأصل تقديم المفعول الذي هو فاعل (آخذٌ) في المعنى، نحو: (أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نسجَ اليمن)، فالأصل تقديم (مَنْ) لأنه اللابس فهو الفاعل في المعنى، أمّا (نسجَ اليمن) فهو المفعول الثاني؛ لأنه الملبوس.

ونحو: (أعطيت زيداً درهما)، فالأصل في هذا المثال تقديم (زيد) على درهم؛ لأنه الآخِذُ للدرهم فهو الفاعل في المعنى، ومثله قولك: (كسوتُ زيداً جُبَّةً).

ملاحظة: يجوز تقديم ما ليس فاعلا في المعنى لكنه خلاف الأصل، نحو: (ألبِس ثَوبَه زيداً).

٢٧٥-وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا في المعنى، وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلا في المعنى كقولك: أعطيت زيدا درهما، فزيد هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي أخذ الدرهم، وكقولك: ألبس من زاركم نسج اليمن، فـ(**من زاركم**) مفعول أول بـ (**أَلْبِسَنْ**) و(**نَسْجَ الْيَمَنْ**) مفعول ثان، والأول هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي لبس نجس اليمن، و(**نسج**) مصدر بمعنى اسم المفعول أي منسوج، ثم إن المفعول الأول ف ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى، وقسم يجب فيه تأخيره، وقسم يجوز فيه الوجهان، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٦- وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُــرَى

أي[1]: لموجب غشي وجاء، والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أعطيت زيدا عمرا، أو الحصر نحو: ما أعطيت زيدًا إلا درهما، أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو: أعطيتك درهما.

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (**وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى**) يعني أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصورا نحو: ما أعطيت درهما إلا زيدا، أو يكون الثاني ضميرا متصلا بالفعل نحو: الدرهم أعطيته أو متلبسا بضمير يعود على الثاني نحو: أسكنت الدار بانيها، وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله: (**وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى**) و(**ترك**) مبتدأ خبره (**قد يرى**) و(**حتما**) مفعول بيري، و(**قد**) في قوله: (**قد يرى**) للتحقيق لا للتقليل.

ثم قال:

٢٧٧-وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِر كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِر

يعني: أنه يجوز حذف الفضلة، وهم من إطلاقه ي الحذف أنه يجوز حذفها اختصارًا أو اقتصارًا، وشمل قوله: (**فضلة**) مفعول الفعل المتعدي إلى واحد نحو: ضربت، والأول المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلا وَأَكْدَى﴾ [النجم: ٣٤] والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٤] والأول والثاني معا نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] وقوله: (**إن لم يضر**) أي لم يضر حذفه وذاك إذا كان

---

(١) **المعنى**: يجب تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى عند وجود موجب كخوف اللبس، نحو: (أعطيت زيداً عمراً)، لأنّ كلا من المفعولَين يصلُح أن يكون آخذاً ومأخوذاً. وخلاف ذلك الأصل قد يحصل وجوباً بتقديم ما ليس فاعلا في المعنى، نحو: (أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه)، فلا يجوز تقديم المفعول الأول وتقول: أعطيت صاحبَه الدرهمَ؛ لئلا يعود الضمير إلى متأخّر لفظاً ورُتبة.

جوابا نحو: ضربت زيدا، لمن قال: من ضربت؟ أو كان محصورا نحو: ما ضربت إلا زيدا، ففي، ففي هذين الموضعين لا يجوز حذفها اختصارا ولا اقتصارا، وحذف مفعول مقدم بـ (**أَجزْ إنْ لَمْ يَضر**) شرط، ومعنى يضر يضر، يقال: ضار بضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا، وقوله: (**كحذف**) هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف، و(**ما**) مصولة وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و(**جوابا**) مفعول ثان بسيق، وفي (**سبق**) ضمير مستتر عائد على الفضيلة، ثم الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثاني على جهة الرجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٨- وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يعني[1]: أنه يحذف الناصب للفضلة إذا علم جوازا كقولك لمن قال لك ما ضربت أحدا بل زيدا ووجوبا في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مثلا أو جاريا مجرى المثل، وهذا هو الوجه الثاني وإليه أشار بقوله: (**وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا**) وفهم منه أن قوله: (**وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا**) على جهة الجواز لأنه في مقابلة الحذف على جهة اللزوم، و(**النَّاصِبُهَا**) مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل، والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة، و(**حذفه**) اسم يكون والضمير فهي عائد على النصب.

---

(١) **المعنى**: يحذف ناصب الفضلة (فعلا أو شبهه) إن ظهر المراد به بوجود قرينة، كقولك (زيداً) في جواب من سألك: (مَنْ أكرَمتَ)، وقد يكون حذفه واجباً، نحو (زيداً أكرمتُه). فـ (زيداً) في الموضعين مفعول به لفعل محذوف تقديره (أكرمتُ).